

مع إعلان شحاده استمرار مناقشة برنامج تحرير القطاع «الهيئة المنظمة للاتصالات» تمديد موعد انتهاء مشاورات نظام ترخيص وإدارة حيز الترددات

* الجوانب الجوهرية للتشريع الاقتصادي الذي تنوي الهيئة تقديمه كي تعزز الانتقال إلى سوق تشتم بالمنافسة؛
* التزام الهيئة بالخدمة العالمية / النفاذ وحماية المستهلك، وأسلوب التعامل مع القضايا التي تؤثر في مصالح مستهلكي خدمات الاتصالات؛
* ما ستصنع الهيئة لتأكيد قدرتها على مواجهة التحديات التي ستمتد من تطبيق هذا التصور؛
* كيف يمكن للجمهور وللمعنيين بقطاع الاتصالات التعليق على هذا البرنامج.
وكل ذلك انطلاقاً من كون الهيئة المنظمة هي المكلفة قانوناً تحرير قطاع الاتصالات، ووضعها، في هذا السياق، جملة أهداف لعملية الإصلاح، تتلخص بتطوير خدمات الحزمة العريضة وتوزيعها، تحرير قطاع الهاتف الخليوي، وإطلاق المزاد الهادف إلى تخصيص أصول الشبكتين المملوكتين للدولة، وإصدار رخصتين مدتهما ٢٠ عاماً لتقديم خدمات الهاتف الخليوي، ومنح الترخيص وتخصيص مشغل الهاتف الثابت الوطني بعد تشركته، ممثلاً الآن بهيئة «أوجيرو» التابعة لوزارة الاتصالات، وذلك تحت اسم «ليبان تيليكوم» (Liban Telecom).

وفي سياق إعداد هذا النظام، استفادت الهيئة من أفضل التجارب الدولية في مجال ترخيص وإدارة حيز الترددات اللاسلكية، كما راعت في ذلك الدستور اللبناني ومبادئ القانون العامة، وغير ذلك من القوانين والقواعد المعمدة.
ويأتي قرار الهيئة بتمديد موعد انتهاء المشاورات المتعلقة بنظام ترخيص وإدارة حيز الترددات، في سياق فتح الهيئة باب المشاورات بشأن جميع القضايا المرتبطة بتحرير القطاع، لا سيما مع إعلان رئيس مجلس إدارتها ومديرها التنفيذي كمال شحاده الخميس الماضي أمام أركان غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان أنها «لا تزال منفتحة على متابعة المشاورات بشأن مسودة برنامجها لتحرير القطاع (Roadmap Liberalization) في إطار حوار وطني مع جميع الهيئات الاقتصادية والنقابية وهيئات المجتمع المدني، وكذلك مع وزارة الاتصالات».
ويلخص برنامج التحرير موقع الهيئة وخطتها لإصلاح القطاع، تمهيداً لفتح السوق أمام الترخيص وإحراز تحرير كلي لخدمات الاتصالات، ويغطي المستند الخاص به ما يلي:
* مقترحات الهيئة لتحرير قطاع الاتصالات؛

قررت «الهيئة المنظمة للاتصالات» (TRA) تمديد موعد انتهاء المشاورات المتعلقة بنظام ترخيص وإدارة حيز الترددات» من ٣٠ آب (أغسطس) الجاري إلى ٧ أيلول (سبتمبر) المقبل.
وأوضحت الهيئة أنها اتخذت قرارها «بناء على طلب المساهمين» بعد أن كانت قد ملحته سابقاً من أجل الاستشارة العامة أواخر تموز (يوليو) الفائت، ودعت الجهات المهتمة في حينه إلى إرسال مقترحاتها بشأنه قبل ٣٠ آب (أغسطس) ٢٠٠٨.
وهذا النظام مصمم كي يوفر للمستخدمين الحاليين والمحتملين، تفسيرات واضحة وموجزة لتدابير الهيئة المتعلقة بترخيص وإدارة حيز الترددات اللاسلكي، كما يُعتبر وثيقة ملزمة تتضمّن السياسات والإجراءات الرسمية التي تتبناها الهيئة خلال فترة صلاحيتها. وقد تكون خاضعة للمراجعة والتعديل بعد التشاور وبموجب عمليات النشر.
وتقول الهيئة إنها «ترغب باتخاذ تدبير عادل وفعال يُشتم بالشفافية والسرعة، لمنح التراخيص لمشغلي خدمات الترددات اللاسلكية، ولتخصيص الترددات اللاسلكية لمختلف الاستخدامات الحكومية، ولغايات أخرى».